

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي المغربي والإقليمي

بوعزيز رضا جامعة الجزائر 3

ملخص :

تتناول الدراسة موضوع تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية مع دول الجوار والقاء الضوء على واقع وافاق التنمية بهذه المعابر الحدودية حيث لوحظ وجود تأخر وعوائق تنموية بهذه المناطق نظرا لعدة اعتبارات أهمها التوترات الإقليمية (مثل ليبيا الصحراء الغربية) وكذا المشاكل الحدودية بين الدول بالإضافة إلى عوامل أخرى معيقة كالجريمة المنظمة والتهريب , وذلك بابرز اهم النقائص والصعوبات تواجهها تلك المناطق وهذا من اجل تفعيل الاجراءات والاليات اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وذلك بوضع مخطط تنموي قائم على المقاربة التشاركية مع دول الجوار.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية المستدامة، المخطط التنموي، عوائق تنموية، المعابر الحدودية.

Summary :

The study deals with the challenges of sustainable economic development in the Algerian border regions with neighboring countries and sheds light on the reality and prospects of development in these border crossings, as it was noticed that there are delays and developmental obstacles in these areas due to several considerations, the most important of which are regional tensions (such as Libya, Western Sahara) and the border problems between Countries, in addition to other impeding factors such as organized crime and smuggling, by highlighting the most important shortcomings and difficulties that these regions face, in order to activate the procedures and mechanisms necessary to achieve sustainable economic development by developing a development plan based on a participatory approach with neighboring countries.

Key words : sustainable economic development, development plans, development obstacles, border crossing

مقدمة:

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية لا بد من توضيح ان النمو يحدث تلقائيا بينما تحدث التنمية بفعل قوى واجراءات تهدف الى التغيير وعلى هذا الاساس فان الدول المتخلفة تكون بحاجة الى تنمية وليس الى نموقط . وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على انها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل وتحسن في توزيع الدخل على افراد المجتمع وتغيير هيكله الإنتاج .

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

كما تعتبر المناطق الحدودية لأي دولة بمثابة منافذ اتصال وتبادل اقتصادي مع الدول المجاورة، وهي في نفس الوقت تحمل أهمية كبيرة كون ان المناطق الحدودية تمثل فرصة لتعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية وإبرام شركات أو اتحادات جمركية تسهل عملية تنقل الأشخاص والسلع بين أطراف هذا الاتحاد، والجزائر وحرصا منها على تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في شقها المتعلق بضمان تنمية متوازنة بين مختلف مناطق الوطن سعت إلى تحديث هذه المناطق وإرساء بنية تحتية تساعد في تنميتها، إلا أن واقع الحال يشير عكس ذلك فهذه المناطق لازالت تحقق تأخرات في المشاريع المنجزة ومساهمة ضعيفة في الاقتصاد الوطني فضلا عن تحملها للعديد من المشاكل نتيجة الاضطرابات التي تحدث بدول الجوار، وهذا هذا الأساس تحاول الدراسة التعرض لأهم هذه التحديات وتحليل آثارها من أجل تحديد سبل الحد منها عبر طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1. إشكالية الدراسة:

ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية الجزائرية؟

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية للدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع المناطق الحدودية الجزائرية؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع مستجد وهو التنمية المستدامة للدول النامية لاسيما أن الموضوع يتعلق بالدولة الجزائرية وبمناطق تمثل نقطة التقاء مع دول الجوار، ذلك أن البحث في سبل تنمية هذه المناطق يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة محليا ويفتح المجال أمام إبرام اتفاقيات تجارية ناجحة مع دول الجوار.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- مدى أهمية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية؛
- تحديد أهم التحديات التي تواجه جهود تنمية المناطق الحدودية الجزائرية؛
- توجيه الاهتمام نحو تنمية المناطق الحدودية كأحد مقومات التعاون التجاري مع دول الجوار؛
- اقتراح حلول للمشاكل التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة متوازنة.

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

4. تقسيمات الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقسيم الورقة البحثية كالتالي:

أولاً: مدخل عام للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانياً: المناطق الحدودية الجزائرية وأهميتها الاقتصادية؛

ثالثاً: تحديات التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية الجزائرية -دراسة ميدانية-.

أولاً: مدخل عام للتنمية الاقتصادية المستدامة؛

أ - مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية، وتكمن أهمية التنمية في ابعادها المتعددة ومستوياتها، وتربطها مع الكثير من المفاهيم الأخرى مثل الانتاج، والتطوير، والتقدم، والتخطيط، وقد سلط الضوء على مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، ومصطلح التنمية عرف بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين.

ب - مفهوم التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نموي الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي باستبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس لتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد¹.

ت - مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة:

ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 حيث عرفت التنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها "تلك التنمية التي تلي حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، وجاء تعريفها في قاموس (Webster) بأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً"، وعرفها وليمر ولكزهوس مدير حماية البيئة الأمريكية، بأنها: "تلك العملية التي تفر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"²، وتتضمن التنمية المستدامة التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

بالبيئة، ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وهي إطار عام من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي³، كما أن التنمية المستدامة تعني أيضا إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدولة الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإجراء تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأثر فقرا في الجنوب⁴.

ث- عناصر التنمية المستدامة:

تتكون التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي⁵:

- العنصر الاقتصادي: يعتمد على المبدأ الذي يشير إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن مع القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل يسمح بنمو أمثل.
- العنصر الاجتماعي: يشير إلى العلاقة بين البشر والطبيعة، والنهوض برفاهية الناس وتحسين سبل النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وضمان بقاء الحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان ويشير كذلك إلى المشاركة الفعلية للشعب في صنع القرار، مع تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية.
- العنصر البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها.

ج- أبعاد التنمية المستدامة:

- **البعد الاقتصادي:** يختلف مفهوم التنمية الاقتصادي حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة، بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نموي الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي باستبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس لتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد⁶.

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

- **البعد الاجتماعي:** تتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوفر الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات الأجيال القادمة من فرص التعليم، ومن الخدمات الصحية، وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة والتي تتجنب حدود ومستويات الفقر⁷.
- **البعد البيئي:** التنمية البيئية هي تلك التنمية المتعلقة بالموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية⁸.

كما يمكن إبراز أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في النقاط التالية:

1. زيادة الدخل الوطني الحقيقي: تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني، والمقصود هنا بالدخل الوطني هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات وأن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدول المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية كلما كان من الممكن تحقيق أعلى للزيادة في الدخل الوطني ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظّفوا بالشكل الصحيح.

2. رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وغيره، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان، ونجد في معظم دول العالم الثالث أن هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطر كاملة على الموارد المالية مما يدل على أنّ الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان علما أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان وبين الدخل فكلما زاد عدد السكان وكان أكبر من الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع لحاجاته

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

الثقافية والحضارية أيضا ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل على ذلك على انخفاض مستوى معيشته، لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس مستوى المعيشة فلا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته بالتالي وتحقيق هذا قد لا يقف عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فحسب مما سبق أن رأينا بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى. فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم، ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان. والقول بغير هذا يؤدي إلى نتائج محيية للآمال، ويجعلنا ندور في حلقة مفرغة.

3. **تقليل التفاوت في الدخل:** هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى تباينا شاسعا وفوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته ولا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، ذلك لأن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على الثروة ومعظم الدخل، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال، وهذا الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة ولا تنفقه، يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، ذلك بأنه لو كان قد أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد: وثمة أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى للسكان، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي. حيث سيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأسعار، فإذا حدث وجاء المحصول الزراعي وقيرا أوارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج. أما إذا حدث وجاء المحول قليلا نتيجة لنقص في مياه الري أولإصابته بآفة من الآفات أوحثي تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية، كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في هذه البلاد.

ثانيا: المناطق الحدودية الجزائرية : وتتمثل فيما يلي :

أ- الموقع الجغرافي للجزائر

تقع الجزائر شمال أفريقيا بين تونس والمغرب .وتبلغ مساحتها 2,381,741 كيلومتر مربع. وهي بذلك أكبر بلد في أفريقيا، تتنوع التضاريس بها من الشمال إلى الجنوب، فمن شريط ساحلي أغلبه سهول إلى هضاب عليا إلى صحراء، تتكون الجزائر بكثير من المعالم. الشمال يمتد بالغرب إلى الشرق من حاجز جبلي مزدوج) الأطلس التلي والصحراء (مع سلاسل التل، الظهر، الونشريس، جبال حضنة (Hodna) مسيلة، سلاسل منطقة القبائل، جرجرة ، وجبال البابور، والبيبان، وسلسلة جبال الأوراس. التربة مغطاة بكثرة الغابات في الوسط، والسهول الشاسعة في الشرق والصحراء، التي تمثل وحدها 84% من الأراضي.

ب- المناطق الحدودية الجزائرية

للجزائر شريط حدودي مع عدة دول، فتبلغ حدود الدولة الجزائرية : 982 كلم مع ليبيا، و1376 كلم مع مالي و463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلم مع المغرب، و956 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية.

ت- الأهمية الاقتصادية للمناطق الحدودية الجزائرية

تشكل المناطق الحدودية الجزائرية بوابة اقتصادية للجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي حيث يمكن للجزائر الاعتماد عليها من أجل تطوير نسيجها الصناعي والزراعي والخدمي من خلال تصريف منتجاتها إلى الدول المجاورة ومن ثم إلى الدول الإفريقية، كما يمكن للجزائر استهداف أسواق جديدة إذا تم حل مشكل الصحراء

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

الغربية حيث يتيح ويسهل ذلك من استغلال الثروة المنجمية ببشار (الحديد) لتسهيل تسويقه عبر المحيط الأطلسي إلى الأمريكيتين، فضلا عن ذلك فان المناطق الحدودية من شأنها تسهيل عملية بناء اتحاد مغربي بالنظر لاحتكاكها المباشر مع دول الجوار وهو ما من شأنه تفعيل وتنمية النشاطات الخدمية والسياحية في هذه المناطق.

ثالثا: تحديات التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية الجزائرية-دراسة ميدانية - :

أ- المنهج العلمي المستخدم في الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل مختلف معوقات تنمية المناطق الحدودية الجزائرية.

ب- أداة الدراسة الميدانية: اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا، كأداة أساسية استمارة استبيان، والهدف منها هو التعرف على معوقات التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية.

ت- ثبات وصدق أداة الدراسة: تم توزيع واسترجاع 42 استمارة، وتم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لمجموع فقرات الاستبيان 0.87 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة تدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضيتها.

ث- تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1- تحليل البيانات العامة لعينة الدراسة:

أ- الجنس والسن:

جدول رقم(02): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع	الفئة العمرية	أقل من 30	من 30 إلى 50	أكبر من 50	المجموع
التكرار	64	20	84	التكرار	24	40	20	84
% النسبة	76.19	23.80	100	% النسبة	28.57	47.61	23.80	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02، أن عدد الذكور بلغ 64 فرد بنسبة 76.19%، في حين بلغ عدد الإناث

20 مفردة بنسبة 23.80%، أي أن فئة الذكور هي الغالبة في المستجوبين في هذه الدراسة

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 02، أن الفئة العمرية من 30 – 50 سنة هي الغالبة بعدد 40 فرد بنسبة 47.61%، في حين بلغ عدد الفئة العمرية أقل من 30 سنة 24 فرد بنسبة 28.57%، وبلغ عدد أفراد الفئة العمرية أكبر من 50 سنة 20 أفراد بنسبة 23.80%.

ب - المستوى التعليمي:

جدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرار	24	60	84
% النسبة	28.57	71.42	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة

71.42%، في حين بلغت نسبة من هم دون المستوى الجامعي 24 أفراد بنسبة 28.57%.

ت - نتائج تحليل فقرات الاستبيان للمحور الأول: فيما يلي جدول يوضح نتائج تحليل فقرات المحور

الأول من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لمجموعة واحدة.

جدول رقم 06: يوضح نتائج تحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بواقع المناطق الحدودية بين الجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	اختبار t	sig
01	تحتاج المناطق الحدودية لخطة تطويرية شاملة	93.7	6.80	66.43	0.00
02	اهمال المسؤولين عن وضع المخططات التنموية على كل من البلدين	763.	81.0	96.45	0.00
03	ضعف التعاون بين البلدين أدى اهمال المنطقة الحدودية	833.	81.0	68.46	0.00
04	تعتبر تنمية المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي	833.	87.0	68.43	0.00
05	تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن للمنطقة وللبلدين	863.	89.0	29.42	0.00
	مجموع المحور	773.	56.0	88.62	0.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06؛ أن درجة الموافقة على فقرات الاستبيان، تتراوح بين (3.86 و 3.76)، وجميعها تنتمي إلى مجال أتفق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا الاستبيان، وبلغ المتوسط العام لفقرات الاستبيان 3.77، بالإضافة إلى أن اختبار t لجميع فقرات الاستبيان تتراوح بين (42.92 و 46.86) وهي جميعها أكبر من t الجدولية والمقدرة ب(1.684)، وأن جميع فقرات المحور دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع الفقرات أقل من 0.05، كما أن اختبار t لمجموع فقرات الاستبيان بلغ 62.88 وهو أكبر من t الجدولية (1.684)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، أي واقع المناطق الحدودية لا يزال متأخر عن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، نظرا للعديد من المعوقات والتي من بينها؛ احتياج المناطق الحدودية لخطة تطويرية شاملة، وكذا اهمال المسؤولين عن وضع المخططات التنموية على كل من البلدين، إضافة الى ضعف التعاون بين البلدين أدى اهمال المنطقة الحدودية، كما تعتبر تنمية المناطق الحدودية وسيلة تساهم في زيادة الدخل القومي، وأن تطوير الحدود يساهم في تعزيز الأمن للمنطقة ولبلدين.

ث - نتائج تحليل فقرات الاستبيان للمحور الثاني: فيما يلي جدول يوضح نتائج تحليل فقرات المحور

الثاني من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لمجموعة واحدة.

جدول رقم 07: يوضح نتائج تحليل فقرات الاستبيان المتعلقة بالمشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	اختبار t	sig
01	عدم توفر بنى تحتية كافية تلي حاجات السكان	3.86	0.89	42.92	0.00
02	واقع بيئة المنطقة الحدودية الصعب التأقلم فيه	3.92	0.82	47.52	0.00
04	انعدام الأمن نتيجة غياب المرافق الأمنية وعصابات التهريب	3.94	0.77	0150.	0.00
05	الخلافات السياسية ومشكلة غلق الحدود بين البلدين	4.86	89.0	29.42	0.00
06	غياب التحفيزات للمستثمرين للاستثمار في المنطقة	923.	82.0	2.547	0.00
07	انعدام المرافق الضرورية للحياة بالمناطق الحدودية	05.4	78.0	0.751	0.00
08	المركزية والجهوية في المشاريع التنموية بالبلدين	50.3	77.0	76.50	0.00
09	مشكلة التمدن ونزوح السكان الى المدينة	783.	78.0	09.48	0.00
	مجموع المحور	3.66	56.0	88.66	0.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06؛ أن درجة الموافقة على فقرات الاستبيان، تتراوح بين (3.50 و 4.86)، وجميعها تنتمي إلى مجال أتفق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا الاستبيان، وبلغ المتوسط العام لفقرات الاستبيان 3.66، بالإضافة إلى أن اختبار t لجميع فقرات الاستبيان تتراوح بين (42.92 و 50.76) وهي جميعها أكبر من t الجدولية والمقدرة ب(1.684)، وأن جميع فقرات المحور دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية sig لجميع الفقرات أقل من 0.05، كما أن اختبار t لمجموع فقرات الاستبيان بلغ 62.88 وهو أكبر من t الجدولية (1.684)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية، أي هناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية بداية بعدم توفر بني تحتية كافية تلبي حاجات السكان، وكذا واقع بيئة المنطقة الحدودية الصعب التأقلم فيه، إضافة إلى انعدام الأمن نتيجة غياب المرافق الأمنية وعصابات التهريب، كما ان الخلافات السياسية ومشكلة غلق الحدود بين البلدين كان لها الأثر الكبير في ذلك، ومن المشاكل أيضا غياب التحفيز للمستثمرين للاستثمار في المنطقة، مما أدى انعدام المرافق الضرورية للحياة بالمناطق الحدودية، ومما زاد الطين بلة المركزية والجهوية في المشاريع التنموية بالبلدين حيث أن هناك جوية كبيرة في توزيع المشاريع التنموية.

خاتمة:

تواجه المناطق الحدودية الجزائرية العديد من العقبات التي تحول دون اندماجها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني لاسباب في مجملها تعود إلى أسباب غير اقتصادية تغذيها الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني لدى دول الجوار، فضلا عن المشاكل الحدودية بين المغرب والصحراء الغربية الأمر الذي أثر سلبا على مجهودات التنمية الوطنية، وهذا ما شجع قاطني هذه المناطق على النزوح نحو المدن الداخلية والساحلية وعزوف ما تبقى منهم عن القيام بأي نشاط اقتصادي استثماري على الأقل لحين استقرار الأوضاع الخارجية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من التوصيات كما يلي؛

- على الحكومة تخصيص مشاريع تنموية تتلاءم وخصوصيات كل منطقة الحدودية؛
- المواصلة في جهود تأمين التراب الوطني والحدود وإشراك الدول المجاورة في هذه الجهود وتحمل تكاليفها من أجل توفير الأمن للسكان والشاريع الاستثمارية؛
- وضع سلم حوافز لكل من يقبل على الاستثمار بالمناطق الحدودية؛
- تطوير بنية تحتية وصيانتها وحماتها توفر مختلف متطلبات الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية؛

التنمية الاقتصادية المستدامة بالمناطق الحدودية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغربي والإقليمي

- ضرورة رسم استراتيجية صناعية وفلاحية تراعي احتياجات الجزائر على الصعيد القريب والمتوسط والبعيد لضمان مستقبل الأجيال السابقة.
- الاهتمام بتحسين المنظومة الصحية والتربوية في المناطق الحدودية وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر؛
- الاستفادة من تجارب المماثلة والتي عانت من نفس هذه التحديات.

الهوامش والمراجع:

- ¹ عبد الوهاب الأمين: التنمية الاقتصادية " المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية "، ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص17.
- ² مطاينوس مخول، عدنان غانم: نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني 2009، ص38.
- ³ صالح صالحي، بن عمارة نوال، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 01، ديسمبر 2014، ص157.
- ⁴ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية-المبادئ والممارسات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص31.
- ⁵ صبايحي نوال، العالية مناد، دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، 27 و 28 سبتمبر 2015، جامعة اكلي محند اولحاج بالبويرة، الجزائر، ص8.
- ⁶ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية " المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية "، ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2001، ص17.
- ⁷ أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، مركز الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص19.
- ⁸ عبد الخالق عبد الله، دراسات في التنمية العربية-الواقع والآفاق-، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص245.